

تقرير حول الإتجار في البشر للعام 2005
دولة قطر - المرتبة 2 (يونيو 2006)



سفارة الولايات المتحدة الأمريكية
الدوحة - قطر

قطر (المرتبة 2 ضمن قائمة المراقبة):

تعتبر قطر دولة ملاذ للرجال والنساء من الهند، باكستان، بنجلاديش، نيبال، الفلبين وإندونيسيا الذين يهاجرون إلى البلاد بمحض إرادتهم ثم بعد ذلك ينتهي بهم الأمر لاستغلالهم رغماً عنهم للعمل القسري كعمال وخادمات في المنازل. تعاملت الحكومة بشكل جيد مع مشكلة الأطفال الأجانب اللذين كانوا يستخدمون في سباقات الهجن حتى العام الماضي، كما ورد في التقرير السابق، بالرغم من عدم وجود جهة مستقلة تؤكد حتى الآن انتهاء هذه المشكلة بالكامل.

لا تلتزم حكومة قطر بشكل كامل بالمعايير الدنيا للقضاء علي الإتجار في البشر إلا أنها مع ذلك تبذل جهوداً ملموسة للقيام بذلك. لقد أحرزت قطر تقدماً ملحوظاً نحو إنقاذ وإعادة الأطفال الذين كانوا يستخدمون في سباقات الهجن إلي بلادهم وإنشاء دار للإيواء تستقبل الخادمات اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة مع تخصيص خطوط هاتفية ساخنة لتلقي شكاوي الإساءة. وبالرغم من ذلك فقد تم وضع قطر في المرتبة 2 ضمن قائمة المراقبة بسبب فشلها في إظهار دليل كافي، خلال العام الماضي، بشأن زيادة جهودها في مكافحة الإتجار في البشر خاصة عمليات استغلال العمال. لم تحاكم الحكومة أي شخص بجريمة الإتجار في البشر بالرغم من أن هنالك العديد من التقارير تقيد بانتشار عمليات سوء استغلال عاملات المنازل الأجنبيات. كما تفتقر قطر أيضاً إلي آلية الفحص اللازمة التي تمكنها من التفرقة بين ضحايا الإتجار في البشر والمهاجرين غير القانونيين الذين يتم احتجازهم في مراكز الإبعاد. كما أن علي الحكومة زيادة عدد المحالين إلي دار الإيواء ممن يصنفون كضحايا للاتجار في البشر. إن علي حكومة قطر أن تتوسع في التقدم الذي أحرزته في صيف عام 2005 من خلال الإعلان بشكل واسع عن وجود دار لإيواء عمال المنازل الأجانب اللذين يتعرضون للاستغلال والإساءة والسماح بدخول ضحايا الاستغلال لهذه الدار دون الحاجة إلي ضرورة إحالتهم إليها من جانب الشرطة أو جهة حكومية معينة.

المحاكمة:

أحرزت حكومة قطر تقدماً طفيفاً في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الاتجار في البشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير. في يوليو 2005، حظرت قطر استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في سباقات الهجن وأنشأت لجنة لمراقبة تطبيق هذا القانون. بالرغم من عدم وجود قانون خاص بمكافحة الاتجار في البشر، إلا أن القوانين الجنائية الأخرى السائدة في البلاد، مثل القانون الذي يجرم العمل القسري، يمكن أن تطبق لمكافحة الاتجار في البشر. بالرغم من وجود مئات من البلاغات عن الإساءة للعمال الأجانب وظلمهم إلا أنه لا يوجد أي دليل علي أن قطر قد طبقت قوانينها التي تحرم العمل القسري علي أرباب العمل أو وكالات تشغيل العمالة لممارستهم ما يوصف بالاتجار في البشر. إن علي حكومة قطر التوسع في عمليات التحقيق والمحاكمات في قضايا الاتجار في البشر والنظر في وضع قانون شامل لمحاربة الاتجار في البشر.

الحماية:

أحرزت حكومة قطر تحسناً متفاوتاً في جهودها لحماية ضحايا الاتجار في البشر. مازال العمال الأجانب الذين يقيمون في قطر بدون حماية من جانب قانون العمل. كما تفتقر الحكومة أيضاً إلي نظام شامل يحدد ضحايا الاتجار في البشر من بين العدد الكبير من المهاجرين غير القانونيين اللذين يتم احتجازهم في مراكز الإبعاد. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يتم إبعاد ضحايا الاتجار في البشر دون أن يحصلوا علي خدمات الحماية المناسبة أو تعويضاً نظير سوء استغلالهم. علاوة علي ذلك، فإن

قانون الكفالة، الذي يتطلب تصريحا من الكفيل بسفر مكفوله خارج البلاد، يتسبب في إحداث تأخير شديد لعودة العمال إلي بلادهم. هنالك العديد من العمال الأجانب الذين قضوا شهوراً في مراكز الإبعاد بسبب عدم تسلمهم تصاريح بالسفر من كفلائهم. العمال الأجانب المحتجزين في مراكز الإبعاد والذين لديهم شكاوي قانونية ضد مكفولهم لا يسمح لهم بمغادرة هذه المراكز إلي أن يتم البت في قضاياهم.

خلال فترة الصيف قامت الحكومة بإعادة 200 طفل سوداني كانوا يعملون في مجال سباقات الهجن إلي بلادهم كما تخطط الحكومة علي دمج هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم عبر أحدي المنظمات المحلية شبه الحكومية. في شهر يوليو 2005، أنشأت قطر دار للإيواء تسع 42 من ضحايا التشغيل القسري في المنازل كما قامت بإنشاء ثلاثة خطوط هاتفية لتلقي شكاوي الخادمت. بالرغم من أن الدار تعمل حالياً، فإن من النادر أن يتمكن الضحايا من الوصول إليها بسهولة لأنها تشترط إحالة الضحية إليها من جهة رسمية حتى يمكن قبولها. هنالك أيضاً وعي ومعرفة ضعيفة بوجود الدار وبالخطوط الهاتفية الساخنة التي تم الإعلان عنها بالرغم من التغطية الصحفية التي حظيت بها الدار عند افتتاحها.

المنع:

لم تتحسن جهود قطر لمنع سوء استغلال العمال الأجانب بشكل واضح طوال فترة هذا التقييم. بالرغم من الإعلان عن افتتاح دار الإيواء وتوفير خطوط اتصال ساخنة بها إلا أن الحكومة لم تشن حملة إعلامية واسعة لزيادة وعي العامة بشأن الاتجار في البشر. لقد أصدرت الحكومة نشرات باللغتين العربية والإنجليزية حول حقوق العامل لتوزيعها علي العمال الأجانب القادمين إلي البلاد كما قامت بمراقبة أنماط الهجرة للتعرف علي ما قد يشير إلي أنه عملية أّجار في البشر.

معلومات عن تقرير الاتجار في البشر في قطر

- بعد إقرار الكونجرس لقانون حماية ضحايا الاتجار في البشر لعام 2000، طلب من وزير الخارجية تقديم هذا التقرير في الأول من شهر يونيو كل عام. الهدف من هذا التقرير هو تحفيز الدول علي اتخاذ الإجراءات وخلق شراكات حول العالم لمكافحة تجارة الرق الحديثة. يتم في هذا التقرير تقييم الدول التي يوجد فيها عدد كبير من ضحايا الاتجار في البشر حيث تصف ضمن واحدة من المراتب الثلاثة. الدول التي يري التقرير أنها تقي بالمعايير الدنيا للقضاء علي أشد أنواع الاتجار في البشر، والتي حددها قانون حماية ضحايا الاتجار في البشر، يتم تصنيفها في المرتبة 1. أما الدول التي يري التقرير أنها لم تف بشكل كامل بالمعايير الدنيا للقضاء علي أشد أنواع الاتجار في البشر ولكنها تبذل جهوداً ملموسة للوفاء بهذه المعايير فيتم تصنيفها في المرتبة 2. أما الدول التي يري التقرير أنها لم تقي بالمعايير الدنيا للقضاء علي أشد أنواع الاتجار في البشر ولم تبذل جهوداً ملموسة للوفاء بهذه المعايير الدنيا، فيتم تصنيفها في المرتبة 3. تكون الدول التي يتم تصنيفها في المرتبة 2 ضمن قائمة المراقبة عرضة للانحدار إلي المرتبة 3 ما لم تتخذ خطوات جادة بشأن مآخذ التقرير عليها.
- تخضع الدول المصنفة في المرتبة 3 لمنع دستوري من المساعدات الأمريكية غير الإنسانية وغير تجارية أو في بعض الحالات احتجاز التمويل الخاص بالتبادلات التعليمية والثقافية. علاوة علي ذلك، يمكن أن يوجه الرئيس المدراء التنفيذيين للمنظمات المالية الدولية من الأمريكيين بالاعتراض علي القروض أو أنواع التمويل الأخرى (ما عدا تلك الخاصة بالأوضاع الإنسانية، أو التي تتعلق بالتجارة أو أنواع معينة من المساعدات التنموية) التي يقترح تقديمها للدول المصنفة في المرتبة 3. تستطيع الدول المصنفة في المرتبة 3 أن تتفادى مثل هذه العقوبات إذا اتخذت إجراءات فورية خلال 60 يوماً من تاريخ صدور التقرير تشير إلي أنها تبذل جهوداً واضحة لمكافحة الاتجار في البشر.
- في تعديل ديسمبر 2005 لقانون حماية ضحايا الاتجار في البشر تمت الإشارة إلي أن تقرير مكافحة الاتجار في البشر لعام 2005 صنف العديد من الدول في المرتبة 3 والتي رأي التقرير أن الاتجار في البشر فيها تضمن العمل القسري، بما في ذلك جلب النساء وإكراههن علي العمل في المنازل. لقد طالب تعديل عام 2005 من مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار في البشر بوزارة الخارجية تكثيف تركيزه علي العمل القسري الذي تمارسه الدول المصنفة في المرتبة 3 إلي جانب الدول الأخرى التي ما زال العمل القسري فيها يمثل أحد المخالفات الخطيرة لحقوق الإنسان.
- في 5 يونيو 2006، سوف تصدر وزيرة الخارجية رابيس التقرير السنوي السادس حول الاتجار في البشر في مناسبة عامة بوزارة الخارجية. ونقدم لكم هنا مسبقاً جزء التقرير الخاص ببلادكم. نرجو اعتبار هذه الوثيقة معظورة حتى الساعة التاسعة بتوقيت واشنطن من صباح يوم 5 يونيو. كما سنقدم وزارة الخارجية أيضاً تنويراً عاماً لمسؤولي السفارات الأجنبية في واشنطن العاصمة عند الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت شرقي الولايات المتحدة الأمريكية من نفس اليوم.
- تم تصنيف قطر في المرتبة 2 ضمن قائمة المراقبة للعام 2006 حول الاتجار في البشر بسبب فشلها في تقديم دليل كافي يفيد بزيادة جهودها لمكافحة الاتجار في البشر، طوال العام الماضي، فيما يختص بسوء استخدام العمالة.

- تعتبر قطر دولة ملاذ للرجال والنساء من الهند، باكستان، بنجلاديش، نيبال، الفلبين وإندونيسيا، الذين يهاجرون بمحض إرادتهم ثم بعد ذلك ينتهي بهم الأمر لاستغلالهم رغماً عنهم في العمل القسري كعمال وخدمات في المنازل. ويساهم قانون الهجرة بوضعه الحالي في هذه المشكلة حيث لا يستطيع العامل مغادرة البلاد أو تغيير جهة عمله بدون موافقة كفيhle الحالي.
- إننا نقر بأن قطر قد أحرزت تقدماً ملموساً في إنقاذ وإرسال الأطفال، الذين كانوا يستخدمون في سباقات الهجن، إلي بلادهم، إنشاء دار للإيواء لاستقبال ضحايا العنف وسوء المعاملة من العمالة الأجنبية وإنشاء خطوط ساخنة بهذه الدار لتسجيل الشكاوي.
- ومع ذلك نظل قلقين من عدم اتخاذ إجراء ذو شأن لتحسين إجراءات مكافحة عمليات الاتجار في البشر داخل البلاد. تحديداً، تم تصنيف قطر في المرتبة 2 ضمن قائمة المراقبة بسبب عدم قيامها بمحاكمة أي شخص بجريمة الاتجار في البشر خلال فترة التقرير بالرغم من أن هنالك العديد من التقارير تفيد بانتشار عمليات سوء استغلال عاملات المنازل الأجنبية. كما تقتقر قطر أيضاً إلي آلية الفحص اللازمة التي تمكنها من التفرقة بين ضحايا الاتجار في البشر والمهاجرين غير القانونيين الذين يتم احتجازهم في مراكز الإبعاد.